البحث العلمي و إشكالية هجرة الأدمغة و الكفاءات في العالم العربي قراءة سوسيولوجية تحليلية حول الأسباب و التداعيات

أ. محمد الهادي قاسي
جامعة البويرة

الملخص:

تهتم جميع الدول بإعداد برامج شاملة وطموحة للتنمية البشرية القائمة على أسس علمية مدروسة باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية. وتجمع دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، في تركيزها بتحسين نوعية الحياة بتوفير التعليم والرعاية الطبية والصحية وتوفير كل حاجيات المجتمع التي تتحقق بفضل ما توصلت إليه العقول المبدعة في مجالات البحث العلمي ، وقد أوضحت مؤشرات التنمية في العالم أن مدخل الاستثمار البشري أمر مرغوب فيه ليس فقط من الناحية الإنسانية، بل أيضاً من الناحية الاقتصادية كما أنه عنصر فاعل في الاعتلاء في المعرفة من خلال مجريات البحوث العلمية و التطور التكنولوجي القائم حاليا على بناء مجتمعات المعرفة.

يهدف هذه الملخص للتعرف على أعداد العقول العربية المهاجرة إلى البلدان الغربية من خلال الاطلاع على الإحصائيات والتقارير الأجنبية و المحلية التي تبين ذلك ، ومحاولة التعرف على أسباب فقدان هذا الرأس المال البشري و الوقوف على أهم التداعيات و سبل معالجة هذه الظاهرة المتفاقمة سنة تلوى الأخرى.

Résume:

A l'instar de tous les pays, chaque état déploie des efforts colossaux en vue d'élaborer un plan d'action riche et ambitieux pour le développement de la ressource humaine fondée sur des piliers scientifiques, et cela représente un des facteurs phare du progrès économique et social de l'état.

Tous les gouvernements savaient que le l'ampleur et l'essor des besoins sociétaux que réclame le citoyen sur divers plans tels que : éducation, savoir, santé et autres sont liées principalement au progrès de la science et du

développement de la recherche scientifique et technologique du pays.

Ce présent résumé vise à mettre le doigt sur l'ampleur des effectifs des compétences arabes immigrées à l'étranger ; et dans l'espoir d'identifier les causes majeures de l'exode de cette catégorie d'individu qui représente un capital humain de haute importance , et également de mettre fin à ce phénomène, qui ne cesse d'évoluer du jour au jour.

Abstract:

All countries alike do make enormous efforts to develop a rich and ambitious plan of action to develop the domestic human resource based on scientific pillars; in fact, it is one of the key factors of any country's economic and social progress.

All governments know the extent to which the citizens' social needs at various levels, such as education, knowledge, health and others, were primarily related to the evolution of science and to the development of scientific and technological research of the country.

This summary aims at shedding light on the extent of the number of Arab skilled immigrant abroad; as well as hoping to identify the major causes of the exodus of this category of people who represents a human capital of high importance, and to put an end to this ever evolving phenomenon.

مقدمـة:

. تتميز المجتمعات المعاصرة بالدينامية و الحيوية و التطور المستمر نتيجة للثورة التكنولوجية و التراكم المعرفي و نتيجة لهذه التغيرات و التطورات الكبيرة في مجتمعات العالم ، أخذت الجامعة مفهوما و أبعادا أكثر عمقا لمسايرة هذه التحولات في الميادين العلمية و التكنولوجيا ، فلم يعد التعليم الجامعي خدمة تقدمها الدولة للمواطنين كحق لهم ، بل أصبح الناس ينظرون إلى الجامعة على أنها عملية إنتاجية و استثمارية تساهم في بناء رأس مال جديد أطلق عليه رأس المال البشري تمييزا له عن الرأس المال المادي ، إلا انه أغزر إنتاجا و أعلى عائدا. و المجتمعات العربية ليست بعيدا عن هذه التغيرات و إن إحداث نقلة نوعية في أداء الجامعة كمؤسسة مرهون بالدرجة الأولى بمعرفة بجوانب النقائص و هذا لتشكيل إستراتجية واضحة المعالم ، و في هذه الحالة يمكن رسم خريطة عملية لبناء قاعدة علمية تكمن مهامها الأولى بالاهتمام بالبحث العلمي و القيام بإحصاء كل الكفاءات و الخبرات الموجودة على المستوى المحلي و بالتواصل مع الكفاءات الموجودة في المهجر و الاستفادة منها لدفع حركية العلم و بعث التنمية الاقتصادية للبلد.

الإشكالية:

من أبرز المشكلات والظّواهر السلبيّة التي تعاني منها مجتمعاتنا العربيّة المعاصرة موضوع وظاهرة هجرة الأدمغة المفكّرة والمبدعة ، و تعد هذه الأخيرة من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه مُعظم بلداننا العربية، فبدلاً من الاستفادة من هذه العقول والحفاظ عليها والإعلاء من شأنها

و أن يكون لها صدى في تقدم البحث العلمي و المساهمة في الاقتصاد الوطني ، نرى الدُول الغربية تُقدم أفضل التسهيلات لكسب هذه العقول والاستفادة منها في بلدانها؛ حيث أنّ أغلب العقول تهاجر بسبب عوامل اجتماعية وثقافية ومادية وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية وفي المقابل فإنّ الدُول المُتقدمة تُقدم لهذه الكفاءات العديد من التسهيلات ممّا يشجعهم على الهجرة.

التقرير العربي الأول للجامعة العربية حول العمل والبطالة المنعقد عام 2008 يعزو ارتفاع معدل الهجرة إلى تزايد القيود المفروضة على حرية ممارسة البحث العلمي والفكري الحر في أغلب الدول العربية، ما يترتب عليه شعور متزايد بالاغتراب للكفاءات

العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج. و يوضح التقرير أن نحو 50% من الأطباء العرب و23% من المهندسين و15% من العلماء، يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا سنويا، وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم. أما على الصعيد الجزائري حسب تصريحات المدير العام للبحث العلمي السيد حافيظ أوراغ فإن ما يربو عن 71 ألف من الكفاءات العليا الجزائرية توجد في عداد الهجرة ما بين 1994 و 2006 و تكلف خزينة الدولة ما يقارب 40 مليار دولار[1].

وفي الوقت الذي تعيش أغلب الدول العربية على الموارد النفطية أثبتت الدراسات الحديثة أن أفضل الاستثمارات يكمن في الاستثمار في الرأس المالي البشري و أن المجتمعات التي أحرزت تقدما حضاريا كان وراءه الاستثمار في المورد البشري ، و في مصطلحات تخصص تسيير الموارد البشرية تعد الكفاءات العليا بما يسمى الجواهر النادرة – Les perles rares – سيما أن الدول العربية في حاجة ماسة إلى هؤلاء الباحثين و الأساتذة و الخبرات في تنمية العقول البشرية و بالارتقاء بالجامعات و تطور البحث العلمي كونهم مخزونا علميا و معرفيا يساهم في التنمية المستدامة و تطوير البحث العلمي النظري و التطبيقي لمعالجة مشاكل المجتمع و بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس، تمحورت مشكلة الدراسة على النحو التالي:

فيما تكمن الأسباب و العوامل من تسرب الأدمغة من وطننا العربي و ما هي السبل و الاقتراحات للحد منها و الاستفادة منها لترقية الجامعات و البحث العلمي؟

1/1 **الجذور التاريخية لإشكالية هجرة الأدمغة و أسبابها:**

برغم أن ظاهرة هجرة الأدمغة و العقول أو هجرة العلماء و ما يطلق عليها بنزيف العقول أو كما تسمى بالانجليزية (Brain draim) ليس بالظاهرة الحديثة ، فهذا " ديديجار Didijar " يقول في بحثه عن الهجرات البشرية للعلماء عبر التاريخ ، أن هذا النوع من الهجرة لم يعرف قبل سنة 600 قبل الميلاد ، قد حدث هذا عندما ارتحل عدد من العلماء في " العصر البطلمي " من أثينا و استقروا في الإسكندرية التي كانت أشهر مركز إشعاع المعرفة آنذاك " [2] .

وعلى حد قول العالم ((لاكشمانا – Lakshmana)) الذي اشتغل في تاريخ هجرات الأدمغة أشار أن تاريخ هجرة العلماء الذين كانوا ينتقلون من أجل طلب العلم

كان بتاريخ عام 377 قبل الميلاد حين أنشأ أفلاطون أكاديمية العلم و أيضا حيث سار على نفس الدرب أرسطو في عام 355 ق .م حيث كان السبب وراء اجتذاب أثينا لأعداد كبيرة من العلماء من جميع أنحاء اليونان و غيرها [3].

و إذا انتقلنا عبر الزمان إلى بلاد الإسلام، نجد أن المسلمين يحثون على العلوم من مصادرها الأصلية و ترجمتها لها ، نجد أنهم فتحوا الأبواب أمام العلماء من جميع العالم كي يأتوا إلى بلادهم و يقيموا بينهم و يشتغلوا بالعلم ترجمة و تدريسا[4] .لقد سعى الحكام المسلمون خلال الخلافتين الأموية و العباسية و بذلوا جهدا كبيرا لاجتذاب طاقة بشرية محترفة إلى عواصمهم دمشق و بغداد والقاهرة و مختلف المدن الإسلامية باستعادة أعدادا كبيرة من الفقهاء و الأطباء و العلماء و الشعراء و المهندسين.[5]

أحسن مثال في التاريخ العربي ، هو ابن خلدون الذي ولد في تونس و ترعرع في بيت محب للعلم و السياسة و انتقل إلى المغرب ثم الأندلس ثم عاد إلى تونس و لم يستقر فيها حتى شد الرحال مرة أخرى إلى الأندلس التي لم يمكث فيها طويلا ، حيث انتقل إلى الجزائر " تيارت" ثم رحل إلى تونس ثم مصر حيث استقر فيها يدرس و يؤلف حتى وفاته.

عملت أوروبا خلال فترة العصور الوسطى على منع الهجرة خارج حدود جامعاتهم و كان ذلك منذ حركة ظهور الجامعات الأوروبية .و المتبع لتلك الفترة يلاحظ أن الجامعات الأوروبية آنذاك كانت حريصة الحرص كله على أساتذتها و علمائها بل كانت تخشى أن ينتقل بعضهم من بين جدرانها للعمل في جامعات أخرى أو العمل على إنشاء جامعات أخرى ، و نتيجة هذا الخوف اشترطت الجامعات عند تعاقدها مع الأساتذة أن يؤدوا يمينا " Oath " يقسمون فيها بأنهم لن يغادروا جامعتهم للعمل في أماكن أخرى [6]. و في نفس الشأن و نتيجة الحرص الشديد على العلماء ، فقد أصدرت بعض الدول عقوبة الموت على الأساتذة و العلماء ، ووصل الأمر أن وضعت تشريعات في مدينة " بولونا الايطالية Boulogna " عام 1432 تقر على عقوبة الموت أو الإعدام ضد أي إنسان سواء كان من أهل المدينة أو من الغرباء يشترك في التآمر بقصد تحويل الجامعة إلى مكان أخر . و أنه رغم كل هذه العقوبات و الحرص الشديد إلا أن الهجرة لم تتوقف و أن حركة العلم و العلماء حطمت كل الحدود الجغرافية والدليل على ذلك إنشاء الجامعات في

المدن المختلفة من أوروبا ، كجامعة " أوكسفورد- Oxford " في انجلترا و جامعة "كمبردج- Cambridge" و غيرها [7].

فعند اكتشاف القارتان الأمريكيتان الشمالية و الجنوبية ، اندفعت أعداد فقيرة من أبناء أوربا إلى هذا العالم الجديد لتعميره ، و إن كانت نسبة أصحاب الكفاءات العالية من جملة الذاهبين لم تزد عن 1 % فقط فقد أخذت تزداد تدريجيا حتى بلغت نسبة 23 % في سنة 1982 " [8].

2/1) أنواع الهجرة من منظور تقليدي:

المشكلة لا تتجاوز حدود الدول النامية فقط بل استأثرت ظاهرة نزيف الأدمغة و هجرتها في غضون السنوات الماضية باهتمام جميع البلدان المتقدمة منها و النامية على حد سواء و كانت على مدى الأيام موضوع حوار و نقاش دولي واسع . صحيح ، فمنذ ظهور الإنسان على وجه الأرض كان البشر و ما يزالون دائمي الحركة و التنقل باحثين على حياة أفضل في بيئات جغرافية أكثر اعتدالا و أوفر مياها

وأخصب تربة و أكثر تنوعا في ثروتها النباتية و الحيوانية.[9] . و في السياق نفسه ، نحاول بإيجاز أن نضع لمحة مختصرة عن أنواع الهجرة بشكل عام [10].

1-2/1) الهجرات القديمة : و هي الحركات السكانية و كان السبب الرئيسي لتلك الهجرة يتمثل في التغير المناخي كفترات الجفاف النسبية أو البحث عن الغذاء ... الخ .

2-2/1) الهجرات الحديثة : و هذا النوع حسب الاختصاصيين بدأ منذ القرن الثامن عشر و ما بعد حيث بدأت الثورة الصناعية في أوروبا و حدثت التغيرات التكنولوجية ، و التي من خلالها شهدت هذه الفترة تدفق الهجرات من الدول النامية إلى الدولية المتقدمة .

بالإضافة إلى هذا ، نجد من يربط الهجرة بالناحية الجغرافية و هي تعني انتقال السكان من منطقة جغرافية لأخرى عبر الحدود الدولية ، و كذلك إلى الهجرات الداخلية و حركة تنقلات السكان داخل الحدود الإقليمية للبلد الواحد كتلك التي تسمى الهجرة من الريف إلى المدينة. و إلى جانب الهجرة الاختيارية نجد أيضا ما يتفق عليه تسميته الهجرة الإجبارية و التي تتم في معظم الأحيان بسبب قوة خارجية تدفع الإفراد إلى الهجرة على غير رغبتهم منهم و من أمثلة ذلك هجرة الفلسطينيين أو ما يحدث أثناء الحروب على غرار ما يحدث في العراق و سوريا مؤخرا.

2) أسباب هجرة الأدمغة و عواملها :

تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات و العلماء من الدول النامية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاديات الوطنية و على التركيب الهيكلي للسكان و القوى البشرية ، كما تكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في تزايد أعداد المهاجرين خصوصا من الكوادر العلمية المتخصصة .

على الرغم أن مراكز الدراسات و المنظمات الدولية و الإقليمية ، حددت جملة من الأسباب التي دفعت العقول إلى الهجرة خارج أوطانها الأصلية و هناك من يعتقد من الباحثين في طريقة تناولهم للأسباب التي تؤدي إلى الهجرة ، ورغم الاختلاف نجد منهم من تناول هذا الموضوع و قسمها حسب زاويتين [11] . فيتجه الاعتقاد الأول أن هذه الظاهرة تعالج من زاوية فردية ، حيث تسعى الكفاءات لتحقيق ذاتها فكريا و مهنيا و أيضا لضمان ظروف العمل و معيشة مريحة ، بينما يتجه الاعتقاد الثاني بأن ظاهرة هجرة الأدمغة ظاهرة دولية و جذورها عميقة . و نجد من يعتقد أن الأسباب التي تقف وراء هجرة الأدمغة هي سياسية ، و اقتصادية و اجتماعية و علمية و إدارية[12] ، و كذلك من يشير إضافة إلى هذا العوامل الذاتية [13] و من الباحثين أيضا من تناولها مفصلة بحيث ذكر الأسباب و الدوافع و العوامل و الحوافز[14] .

ونحن بدورنا سنحاول قدر المستطاع حصر جملة الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة هجرة الأدمغة، رغم أن هذا الموضوع يستحق التعمق فيه نظرا لأهميته على الصعيد العربي أو الوطني كل ما يترتب عنه من هدر في الطاقات البشرية و المال، حيث نركز على هذه الأسباب :

1/2) الأسباب الاجتماعية:

أ- **المتزوجون** : حيث يلاحظ أن بعض من الممتنعين عن العودة إلى أوطانهم كانوا من المتزوجين و لديهم أطفال و نجدهم لا يريدون المغامرة بمستقبل عوائلهم - الخوف من عدم الانسجام – اندماج و تكيف ونوعية التعليم لأبنائهم –

ب- **العمر** : محمد عبد العليم مرسي في دراسته استوضح فيها أن حوالي 70 % من أفراد البعثات العلمية ينهون دراستهم الدكتوراه و يرفضون العودة للوطن في المرحلة العمرية (40-31) سنة [15] .

ج- المكانة الاجتماعية : ضمان العيش في مراكز اجتماعية مرموقة نظرا لمكانتهم المهنية العلمية التي وصلوا إليها ، و ربما يحدث عكس ذلك أو خشية من وقوع ذلك ، فإن بعضهم يترددون . و لتبيان هذا الواقع الذي يعيشه بعض العلماء الذين فضلوا المهجر و عن أحد الأساتذة المهاجرين في الطب و الجراحة المصريين " لقد أسفت على قرار عودتي إلى بلدي منذ اليوم الأول الذي وطأت فيه قدمي على أرض الوطن بالإسكندرية ، لقد شعرت بالإهانة الشديدة حالما نظر إلي موظف الجمارك بلا مبالاة ، و طلب مني أن أعود في يوم أخر لاستلام سيارتي... لقد شعرت بأني لاشيء في بلدي عما أحمله من شهادات .[16]

د- صداقات و ارتباطات العلماء الاجتماعية مع نظرائهم في الخارج :

وقد يظهر ذلك سواء من خلال المؤتمرات العلمية أو الاشتراك في البحث ، حيث تنشأ الصداقات و يتشرب المهاجر بعض العادات التي لا يستطيع التخلي عنها خاصة و أنها تكون قد ارتبطت بثقافات و معايير جديدة.

2/2) الأسباب الاقتصادية :

تكمن الأسباب الاقتصادية التي تدفع الكفاءات إلى المهجر و الامتناع عن عودتهم الى بلد الأصل في النقاط التالية :

- انخفاض مستويات المعيشية في معظم البلدان النامية و ارتفاع أجور العلماء و الخبراء و الفنيين الأجانب عن أجور نظرائهم من أهل البلد.
- تمويل طلاب الدراسات العليا بالخارج ، بحيث تقوم بعض الجامعات بالإنفاق عليهم بسخاء عكس المنح و المساعدات التي تصرف عليهم من طرف الجهات الممولة به داخل الوطن الأصلي .
- وفرة الاعتمادات المرصودة للبحث العلمي و التدريب في العالم المتقدم ، وما توفره للباحثين من إمكانيات تشجع و تشبع رغباتهم في البحث و الاكتشاف عكس تلك المتواجدة في البلدان النامية التي ينتمي إليها الباحث – الوطن الأم .

3/2) الأسباب السياسية:

- عدم الاستقرار السياسي حيث أن الأجواء السياسية المضطربة أو غير المستقرة ليست أجواء علم أو تقدم ،بل أن معظم الجهود تصرف لتأمين الوضع السياسي و أن هذا الظرف يجعل العالم يؤدي عمله بخوف من اتهام أو تسلط .

- الحرية الفردية ، وهذا العامل مرهون بالعامل السياسي ، ذلك أن حرية الفرد هي من حرية الوطن .
- تجنب الحكومات غالبا ، أنهم يفضلون البقاء في الخارج نظرا لأنهم يخشون العودة الى بلادهم حتى لا يقعوا في مشاكل.
- عدم احتلال العلماء العائدين لمراكز قيادية بالوطن .
- الحروب الداخلية و الفوضى و كلها تؤدي بالناس إلى هجرة بلادها بحثا عن الأمن و السلامة و هذا الوضع يقابل الفترة السوداء التي عايشتها الجزائر ، حيث جاءت في دراسة للمكتب الوطني للإحصاء في الجزائر نشرته جريدة " الخبر " بتاريخ 27 مارس 1997 ، أن حوالي 410 ألاف جزائري غادروا البلد ، لم يعودوا إليها خلال الفترة الممتدة (1995-1990) و أشار المصدر ذاته أن الجزائر قد خسرت قسما معتبرا من إطاراتها الرفيعة المستوى من الأطباء و أساتذة الجامعات والمهندسين و الصحفيين ، و من بينهم أكثر من ألف أستاذ جامعي .[17]

و يمكن أن نشير أيضا أن السبب الأساسي للهجرة متصل بغياب الديمقراطية في الدول العربية و الديمقراطية هنا ليس معناه توافر الحريات الفردية و العامة فقط كي يشاركوا في انتخابات حرة نزيهة و يطالعون صحفا مستقلة و إنما هي أيضا التنظيم العقلاني للمجتمع و بخاصة قطاع البحث العلمي الذي يحتاج ليكون نموذجا لمحاربة الفساد و المحسوبية و الرشوة فعندما يتفاعلون أصحاب الكفاءات بواقعهم المحلي بعد العودة من الدراسة في الخارج ، يكتشفون غياب الشفافية و كتم الأفواه و امتهان كرامة الفرد ، فيحزم كثير منهم الحقائب و يعود من حيث أتى .[18]

4/2) الأسباب الأكاديمية:

- ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية و نعلم أن أي ضعف في الإمكانات المرصودة له من جانب الدولة ينعكس على حالة العاملين و الباحثين لمراكز البحوث و الجامعات و على نتائج أعمالهم ،و هذا ما يشير إليه تقرير اليونسكو لعام 2006 ، أنه لم تنتج الدولة العربية إلا 0.1 % من العدد الإجمالي لبراءات الاختراع المسجلة في المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع و العلامات التجارية في المكتبين الأوروبي و الياباني[19] . و لعل البلد الوحيد على المستوى العربي الذي احتل المرتبة الأولى عربيا هو تونس الذي عرف ارتفاعا مطردا منذ عام 2000 و كشف تقرير اليونسكو لعام 2007 أن

هذا البلد هو الوحيد الذي تجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي 1 % و قررت تونس وضع حد الإنفاق إلى نسبة 1.25 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.25 % في حدود عام 2009 [20]. و الجدير بالذكر أيضا أن معظم الأموال التي تتفق على ميزانيات البحث العلمي تذهب في معظمها إلى غيرها (كالمباني الضخمة و الفخمة ، و الأثاث ، مرتبات الإداريين) بينما يذهب الجزء اليسير إلى المعدات و الأجهزة و المواد المطلوبة للبحث العلمي [21].

- انعدام التحدي المهني الذي يجذب العلماء و ندرة المؤتمرات و الندوات العلمية ، و من المؤكد أن المنافسة العلمية هي التي تثري الأبحاث و تعمل على تعميقها و هذا بالطبع يحتاج إلى وجود منافسين علماء ، ووجود ظروف مهيأة للبحث و الإنتاج و كذلك ضمان نشر ما يتوصلون إليه من نتائج.

- ضعف أو انعدام الصلات بين مراكز البحوث و المؤسسات الإنتاجية الكبرى.

- التشجيع و الحوافر ، حيث نجد في البلاد المتقدمة المؤسسات و الشركات الكبرى و مراكز البحوث تجتهد لاستقطاب ذوي الكفاءات العالية و تصرف عليهم بسخف عن طريق الإغراءات المختلفة.

- عدم انسجام التخصصات مع مشروعات التنمية و ذوي الكفاءات العالية ، و كثرة الأعباء الملقاة على العلماء ، فنجدهم محمولون بأعباء ضخمة سواء في مجالات التدريس أو الإدارة و غيرها ، فبينما نجد أن الأستاذ الجامعي في البلدان المتقدمة تخفف عليه الأعباء التدريسية حيث يبحث الأستاذ الجامعي في وطنه الأصل عن أكبر عدد من الساعات الإضافية الأسبوعية ليحسن من دخله .

- الإخلال في معايير الترقيات العلمية ،و تأثر المنافسة العلمية بأمور بعيدة عن العلم و أخلاقياته ، حيث نجد في بعض الحالات ان الأساتذة الباحثين يشتكون من الترقيات التي تتم ليس على أساس الكفاءات و إنما على معايير خارجة عن أخلاقية العلم و معاييره ، و في دراسة قامت لها لجنة بمعهد البحوث و التدريب التابع للأمم المتحدة في وزعت على عدد من أبناء الدول النامية في المهجر و كانت النتيجة أنه لكي ترقى علميا أو تحصل على مرتبة أو وظيفة علمية فلابد أن تكون على صلة بالحزب الحاكم أو بشخصية ذات تأثير سياسي قوي [22].

-ضعف فرص نشر الأبحاث العلمية ، هنا لابد أن نشير أن مجموعة الأعمال البحثية التي يقوم بها الباحثين ليس لأنفسهم و إنما للاستفادة منها في كافة القطاعات و عليه يجب فتح فضاءات جديدة للنشر العلمي، و للإشارة مثلا أن في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من 20000 مجلة علمي و دورية ، أما في العالم الباقي ، فتذكر إحصائيات عام 1981 أن العرب كلها لا يوجد فيه أكثر من 32 مجلة علمية متخصصة[23].

3) التداعيات الدولية لدراسة ظاهرة هجرة الأدمغة :

3/ 1) **الجهود الدولية للحد من ظاهرة تسرب الكفاءات:**

المتوقع أن هجرة الطاقات الفنية إلى البلاد المتقدمة تعد خسارة الطاقات البشرية المتخصصة في بلدها الأصلي و مما لا شك فيه تعد مكاسب للبلد المضيف و على هذا الأساس شكل هذا الموضوع محل نقاش و أهمية لدى العديد من الدول و المنظمات الدولية المختلفة ،و هنا نستعرض أهم القرارات أو التوصيات التي صدرت في هذا المقام[24]:

أصدرت الجمعية العامة للأمم قرارها رقم (3017) في 12/18 /1972 الذي جاء فيه بأن الهجرة تكمن في ظاهرة التخلف التي تشكو منها الدول النامية .

- أصدرت (الأونكتاد *-UNCTAD) قرارها رقم 39 حيث تطلب من سكرتريتها العمل على دراسة هذه الظاهرة .
- أصدرت (الأونكتاد -UNCTAD) في اجتماعها الرابع المنعقد في نيروبي -Nairoubi Kenya في جانفي 1976 القرار رقم 87 و المتعلق بالنقل المعاكس للتكنولوجيا ، حيث أوصت فيه الدول النامية التي تستفيد من هجرة الكفاءات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الظاهرة .
- و على الصعيد العربي ، اجتهدت الدول العربية حول هذه المسالة و سعت لدراستها ، و اتخاذ القرارات الملائمة لها ، فعقدت عدة ندوات في الوطن العربي لدراسة هذه الظاهرة و قامت (الإسكوا * -ESKWA) بعقد ندوة في بيروت عام 1980 حيث نوقشت فيها مجموعة من الأبحاث و الدراسات التي قدمها عدد من الخبراء العرب و الأجانب حول المشكلة .

-أصدر مكتب العمل العربي عام 1982 دراسة ناقش فيها هجرة العمالة ، و من ضمنها الكفاءات ،و قدم بشأنها العديد من التوصيات للحد منها .

2/3) الجهود العربية للحد من ظاهرة تسرب الكفاءات:

على الرغم من أن عملية الهجرة العلمية ظاهرة قديمة ، إلا أن ردود الأفعال الجدية الدولية أو العربية لم تظهر في الأفق إلا في أوساط السبعينات و الجزائر كباقي الدول التي تدفع فاتورة الخسارة هذا الهدر من الطاقات البشرية ، حيث سعت للحد من تفاقم هذه الظاهرة ، و هكذا سنعرض أهم الخطوات العربية من قوانين و قرارات لمنع تسرب الأدمغة كما يلي : [25]

- **العراق** : قانون رعاية الكفاءات الصادر عام 1974 حيث سهل هذا القانون فتح الأبواب إمام العقول و الكفاءات العربية ، تقديم شتى الامتيازات و التسهيلات المادية و المعنوية ،كما نص القانون على منح الجنسية العراقية للباحث الذي يتعهد العمل في العراق لمدة 10 سنوات .
- **ليبيا** : ما يسمى قانون تشجيع الخبرات الذي اصدر 1975 الذي استهدف كافة أصحاب الكفاءات و الخبرات العربية العلمية و الفنية لاستقطابهم للعمل في ليبيا لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي ، و أنشأت حينها ليبيا " معهد الإنماء العربي "
- **سوريا** : حيث أصدرت سوريا بموجب قانون منع الهجرة عام 1975 خطر هجرة الكفاءات و الخبرات الفنية و خاصة فئة المهندسين ، كما نظمت حملة لاستعادة الخبراء السوريين المقيمين بالخارج .
- **مصر** : حيث شرعت مصر بسن قانون منع سفر الكفاءات و إلى استعادة الخبرات المصرية العاملة بالخارج .
- **الجزائر** : سعت الجزائر كغيرها من الدول العربية بالترحيب بالكفاءات منذ استقلالها لاجتذاب الكفاءات الجزائرية و العربية العاملة بالخارج ، و قد اتخذت بهذا الشأن بعض الإجراءات للحد منها.

4) محاذير و أخطار نزيف الأدمغة:

1/4) التأثيرات السلبية في ضياع الأموال و الطاقات البشرية :

الجزائر كباقي الدول العربية أو كباقي الدول النامية تعاني من تبعات هذه الظاهرة و التي لابد من إيضاح أهم التأثيرات السلبية على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد ، و كذلك معالجة تفاقم نزيف الأدمغة الجزائرية إلى ما وراء البحار و التي تعد من أهم القضايا التي يجب مناقشتها في أسرع وقت ممكن لإيجاد الحلول الناجعة لاسترجاع هذه الطاقات البشرية التي تصرف عليها أولا هائلة لإعدادهم و تعليمهم و تدريبهم لخدمة الوطن و لدفع عجلة التنمية و جعلهم شعلة تضيء كل الأفق و المستويات من حيث عطائهم في دفع التنمية الوطنية الشاملة .

جاء في تقارير الأمم المتحدة خلال النصف الأول من الستينات أن 50% من الأطباء و 26 % من المهندسين ، و 15 % من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهون إلى أوروبا و كندا الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص فالدول الغربية هي الرابح الأكبر من هجرة ما لا يقل عن 450000 من العقول العربية ، و تقدر خسائرها من هذه الظاهرة بما لا يقل عن 200 مليار دولار [26] .

كان من نتيجة هذه الظاهرة التي استفحلت بشكل كبير في المنطقة العربية و الجزائر خصوصا ،حيث جاء في ورقة عمل حملت عنوان " هجرة العمالة العربية ، الفرص المتاحة " قدمتها إدارتها السياسات السكانية في جامعة الدول العربية للاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في فبراير 2008 ، أن نحو 70 ألف جامعي عربي يهاجرون سنويا من مجموع 300 ألف متخرج سنويا من الجامعات العربية ، و حذرت من أن أكثر من مليون مهاجر عربي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية O.C.S.D حاملون شهادات عليا ، و أن عدد الأطباء العرب الذين يهاجرون سنويا نحو البلدان الأوروبية يقدر بنحو 5000 طبيب و قدرت خسائر العالم العربي حسب التقرير بنحو 1.57 بليون دولار سنويا .[27]

بالرغم من شعور الدول النامية بمحاذير و أخطار استمرار هذه الظاهرة بل و ميلها للتعاظم و التفاقم فان الجهود التي تبذلها للاحتفاظ بعلمائها و مفكريها للاستفادة من قدراتهم الخلاقة مازالت متواضعة للغاية ، أو ربما في كثير الأحيان تمارس على هذه الفئة ضغوط و تصرفات تشكل عوامل نبذ لمغادرة أوطانهم و البحث عن أوطان أخرى

[28] . و لتوضيح خطورة هذه الظاهرة على الجزائر بالأخص و على الدول العربية بشكل عام ، فجاء في تقرير اليونسكو أن هذه الظاهرة تعرف بما أطلق عليه بالنقل العكسي للتكنولوجيا . و في دراسة حديثة نسبيا عن وضع العلماء و الفنيين العرب المتميزين في أهم الجامعات الأمريكية و الكندية ، تبين أن هناك في أوساط عقد التسعينات حوالي 400 عالم تقني عربي مميز في مجال الهندسة النووية و غيرها من التخصصات [29] . و350 باحثا في الوكالة الأمريكية للأبحاث الفضائية للنسا " NASA " بقيادة الدكتور " فاروق الباز " [30] .

2/4) الحلول و العلاج لوضع حد لتسرب الأدمغة:

بعدما استعرضنا أهم العوامل و الأسباب التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر لهجرة الأدمغة محليا أو عربيا أو على مستوى الدول النامية و أثر السلبيات المنتظرة من هذه الخسارة ، يبقى السؤال الأهم الذي لابد من طرحه هو كيف يتم معالجة قضية بمثل هذا الحجم الذي يكبل الدول خسارة كبيرة و هو الاستثمار في الكفاءات العالية و المورد البشري الذي بواسطته تبني عليه الدول و تؤرخ تاريخها . و سعيا لوضع خطة طويلة المدى لهدف نبيل، نقترح هذه التوصيات:

- الإغراءات بالامتيازات المالية و الاجتماعية لأصحاب الكفاءات العالية .
- إنشاء مراكز و مؤسسات مرموقة من حيث التسيير و العتاد و التجهيزات .
- الاستفادة من الكفاءات المهاجرة من خلال تنظيم مؤتمرات للمغتربين في الوطن الأم و طلب مساعدتهم و مساعدتهم في تنفيذ مشروعاتهم العلمية البحثية .
- دعم دور النشر و تعزيز الاتصال ما بين الباحثين على المستوى الداخلي مع غيرهم الموجودين في المهجر.
- تطوير أنظمة الأجور و الرواتب المتعلقة بالخبرات و المهنيين الفنيين.
- منح الحرية الكاملة للتنقل و السفر لأصحاب الكفاءات للمشاركة في المؤتمرات و النقاشات الدولية .
- تأمين البيئة العلمية و النفسية المواتية مع توفير المناخ الصحي في مراكز البحوث التي تضمن أسباب العمل المنتج المفيد و المبدع .
- اعتماد خطة اقتصادية و اجتماعية شاملة و كاملة و مشاركة الكفاءات في صنع القرارات و السياسات للتنفيذ و التطبيق.

- القيام بإجراءات وإصلاحات جذرية في قطاع التعليم و الجماعات مع ربط هذا العامل بسوق العمل و حاجات المجتمع .
- تعزيز مكانة العلم و البحث العلمي.

الخاتمة:

باعتبار أن موضوع البحث العلمي هام و حيوي ليس فقط في الوسط الجامعي فحسب، بل المجتمع بأسره ذلك أن البحوث العلمية تمد المجتمع بكل ما هو نافع و جديد للإسهام في تطوره و تقدمه و تلبية حاجاته في التنمية الشاملة ،حيث أن بعض خصوصيات البحوث و ابتكاراتها و مدى استجاباتها لتلبية حاجات المجتمع ،ومدى توظيف نتائجها لحل المشكلات والمعضلات التي تواجهها مؤسساته للإسهام الفاعل في رفع درجة التقدم و رقيه . يلاحظ أنه نتيجة لضعف القاعدة البشرية في البلدان النامية و منها الأقطار العربية لذا لا توجه الموارد البشرية و المادية إلى البحوث بسبب عدم قدرة هذه البلدان على تعبئة القدرات و الأشخاص المؤهلين لإجراء البحوث ذات الصلة بحاجاتها و عليه نرى أنه من الضرورة العاجلة أن تتولى الجهات المسؤولة عن شؤون العلم و المعرفة و البحث العلمي لنهج و رسم سياسة واضحة تتكفل بالدرجة الأولى بالاهتمام بالكفاءات العلمية المهجورة من أساتذة و أطباء و مهندسين و ذلك بتوفير البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الظروف الأكاديمية و العيش الكريم لهذه الفئات سيما القيام بتقديم كل الامتيازات الكافية لهؤلاء ، حيث تسعى أجهزة الدولة على المستوى الخارجي- القنصليات- بالتواصل مع هذه الشريحة و حثهم للعمل مع الخبرات الوطنية بشكل جزئي أو متقطع أو كلي من أجل التطوير العلمي و التكنولوجي و الاقتصادي للأمة العربية حتى تتخلص من التبعية الفكرية و العلمية .

قائمة المراجع :

1- محمد عبد العليم مرسي : **نزيف العقول البشرية ،** عالم الكتب الرياض ، 1982 .

[2] - محمد عبد العليم مرسي : **هجرة العلماء من العالم الإسلامي** ، السعودية ،إدارة الثقافة و النشر جامعة الإمام محمد سعود ، د س ن .

3- انطوان زحلان ، **هجرة الكفاءات العربية و السياق القومي الدولي** ، بيروت ، 1997 .

4- عبد الله زاهي الراشدان ، **في اقتصاديات التعليم** ، دار وائل للنشر، عمان ، 2005.

5- رياض عواد : **هجرة العقول** ، دار الملتقى ، قبرص ، 1993.

6- نادر فرحاني : **هجرة الكفاءات و التنمية في الوطن العربي** ، دار لبنان للطباعة و النشر، بيروت ،1987 .

7- عامر القاديلي ، **العرب في المهجر الأمريكي** ، بغداد ، دار الحرية ، 1977 .

8- الياس زين : **أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية** – المستقبل العربي ، بيروت ، 1978

9- عصام خوري :" **هجرة الكفاءات العلمية العربية"** – مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية دمشق – سوريا – 2 جوان 2006 .

10- عصام قمر ، عزة جلال مصطفى ، البحث العلمي في الجامعات العربية :الإشكاليات وسيناريو المواجهة ، الندوة الإقليمية لإدارة الموارد البشرية و متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجى ، صلالة ، محافظة ظفار، سلطنة عمان ، 13-2007/3/15.

11- محمد علي عاشوري ، " **تسرب الأدمغة: متى ينتهي هذا الضياع"** ،جريدة الخبر الجزائرية تاريخ 27 مارس 1997 العدد 798.

12 - تقرير منظمة اليونسكو لعام 2006، **التعليم للجميع: حق من حقوق الإنسان و عامل محفز في التنمية**، ، الموقع:
http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001477/147794a.pdf

13- تقرير منظمة اليونسكو لعام 2007، ضرورة **توازن الإنفاق على مستويات التعليم و على مختلف الأقاليم**، الموقع:
http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001416/141639a.pdf

14-عبد الله تركماني :"**جدل العلاقة بين الحريات الأكاديمية و النسق السياسي العربي"** ،مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، الموقع: http.www.mokarabat.com/s4378.htlm

15-Algérie. **Fuite des cerveaux : La guerre des chiffres,** site:http://www.algerie-focus.com/2011/04/algerie-fuite-des-cerveaux-la-guerre-des-chiffres/

الهوامش

[1] Algérie. **Fuite des cerveaux : La guerre des chiffres,** site: http://www.algerie-focus.com/2011/04/algerie-fuite-des-cerveaux-la-guerre-des-chiffres/

[2] - محمد عبد العليم مرسي : **نزيف العقول البشرية ،** رياض ، عالم الكتب ، 1982 ، ص ص 14-13 .

[3] - محمد عبد العليم مرسي : **هجرة العلماء من العالم الإسلامي** ، السعودية ،إدارة الثقافة و النشر جامعة الإمام محمد سعود ، د س ن ، ص ص 17-18

[4] - نفس المرجع السابق ، ص 22.

[5] - انطوان زحلان ، **هجرة الكفاءات العربية و السياق القومي الدولي** ، بيروت ، 1997 ، ص 37

[6] - عبد الله زاهي الراشدان ، **في اقتصاديات التعليم** ، داروائل للنشر، عمان ، 2005، ص 284.

[7] - محمد عبد العليم مرسي ، **هجرة العلماء من العالم الإسلامي ،** نفس المرجع السابق ، ص ص 15-18 .

[8] - عبد الاله زاهي الرشدان ، نفس المرجع السابق ، ص 285 .

[9] - عبد الله زاهي الراشدان ، مرجع سابق ، ص 281.

[10] - رياض عواد : **هجرة العقول** ، قبرص ، دار الملتقى ، 1993،ص 55.

[11] - نادر فرحاني : **هجرة الكفاءات و التنمية في الوطن العربي** ، دار لبنان للطباعة و النشر ، بيروت ،1987 ، ص ص 75-88.

[12] - عامر القاديلي ، **العرب في المهجر الأمريكي** ، بغداد ، دار الحرية ، 1977 ، ص ص 28-30 .

[13] - نفس المرجع، ص 32.

[14] - محمد عبد العليم مرسي ، **نزيف العقول البشرية** ، المرجع السابق ص 79-129 .

[15] - محمد عبد العليم مرسي ،**هجرة العقول البشرية** ، المرجع السابق ، ص 112 .

[16] - عبد الله زاهي الرشدان ، المرجع السابق ، ص 318..

[17] - محمد علي عاشوري ، " **تسرب الأدمغة: متى ينتهي هذا الضياع"** ،جريدة الخبر الجزائرية، تاريخ 27 مارس 1997 العدد 798، ص 4.

[18] - عبد الله تركماني :"**جدل العلاقة بين الحريات الأكاديمية و النسق السياسي العربي"** ،مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، نقلا من الموقع: http.www.mokarabat.com/s4378.htlm

[19] - تقرير منظمة اليونسكو لعام 2006، **التعليم للجميع: حق من حقوق الإنسان و عامل محفز في التنمية**، ص 31، الموقع:

http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001477/147794a.pdf .

[20] - تقرير منظمة اليونسكو لعام 2007، ضرورة **توازن الإنفاق على مستويات التعليم و على مختلف الأقاليم**، ص 77، الموقع:

http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001416/141639a.pdf

[21] - عبد الله زاهي الرشدان ، المرجع السابق ، ص 324 .

[22] - عبد الله زاهي الرشدان : المرجع السابق ، ص 326 .

[23] - عبد الله زاهي الرشدان ،نفس المرجع السابق ، ص 326.

[24] - عبد الله زاهي الرشدان : نفس المرجع السابق ، ص 328 .

*- الأونكتاد - UNCTAD: منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

[25] - إلياس زين : **أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية** – المستقبل العربي ، بيروت ، 1978، ص ص 87-88 .

*- الاسكوا -ESKWA : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا.

[26] - عصام قمر ، عزة جلال مصطفى ، البحث العلمي في الجامعات العربية :الإشكاليات وسيناريو المواجهة ، الندوة الإقليمية لإدارة الموارد البشرية و متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجى ، صلالة ، محافظة ظفار، سلطنة عمان ، 13-2007/3/15

[27] - عبد الله تركماني : ، :"**جدل العلاقة بين الحريات الأكاديمية و النسق السياسي العربي**" ،مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، نقلا من الموقع: http.www.mokarabat.com/s4378.htlm

[28] - عصام خوري :" **هجرة الكفاءات العلمية العربية**" – مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية دمشق – سوريا – 2 جوان 2006، ص41.

[29] - عصام خوري ، المرجع السابق ، ص 42.

[30] - نفس المرجع، ص 44.